تحليل وتفسير لسلبيات
الوضع الراهن فى الحياة الجامعية فى مصر

دكتورسعيد اسماعيل علي *

لأن الحياة الجامعية محصلة التفاعل بين عناصر العمل الجامعى جميعها ، ولان هذة العناصر والمكونات تكاد تتصل بكل شأن من شئون حياتنا العامة ، يصبح تتبع العلل و الاسباب انما هو عملية اشتباك معقدة و مضنية ، على جبهات عدة مع كم ضخم " **ماإن مفاتحة لتنوء بالعصبة أولى القوة** " ، مما يضعنا أمام ضرورة الايجاز و التمثيل، و اللمحة الخاطفة و النظرة الطائرة ، مع تسجيل الوعى بضرورة ألا يجعلنا هذا المنهج نفقد البصر بالتضاريس الحقيقية ، ذلك أن مثل هذا البصر هو سبيل سوى لحسن التشخيص ، ومن ثم فهو قطع لمسافة هامة على طريق المواجهة البانية و العلاج الشافى .

أولاً - المتغيرات المجتمعية :

فاذا كان المجتمع الجامعى بيئه (منتقاة) ، وإذا كان هذا الانتقاء يشير إلى قدر كبير من (النقاء) و (التميز) للعناصر المختارة ، سواء من أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب ، الا أننا لا نستطيع أن ننسى تلك الحقيقة الاجتماعية التى تؤكد أن هذة العناصر تظل جزءا من الجسم الاجتماعى الكلى العام للأمة ، منفعلة بظروفه وأصوله وما يضطرب به من أحوال سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ...الخ .

* أستاذ أصول التربية بتربية عين شمس

وهذة المتغيرات المجتمعية ليست مجرد عناصر تتجاور مع ما يتلقاه الفرد الجامعى من معارف ومهارات وقيم، وانما هى تدخل فى نسيج التكوين الشخصى بحيث تلتحم بما يتعلم و تتفاعل معه ، بل و قد تلونه وتوجهه ، وان كانت هى بدورها أيضا - هكذا المفروض - لا تقف عند حد أن تكون فاعلة ، وإنماهى كذلك منفعلة ، لكن القدر المتاح من الفعل و الانفعال بين الطرفين انما يعود الى ميزان القوة لدى كل منهما ، فعندما يجىء التعلم تلقينا نظريا تقليديا ، يفقد القدرة على الالتحام بمتغيرات الواقع الاجتماعى و يترك شخصية الجامعى ساحة واسعة لفعل هذا الواقع . و من ناحية أخرى ، فلقد يكون التعليم وظيفياحقا لكن الواقع المجتمعى قد يكون على درجة من التهرؤ و التردى و القسوة بحيث تجعل منه طوفانا يشل قدرة التعليم على الفعل الايجابى .

وعلى سبيل المثال ، فالجامعة ، فى أحد جوانبها ، تعد مصنعا هاما لصناعة الفكر ، سواء بالايجاد أو الاثراء أو التنقية أو التنمية ، لكن وقائع التطور المجتمعى فى مصر فى العقود القليلة الماضية ، قد شهدت جملة من التحولات السريعة الكبيرة فى (الوجهة الفكرية) مما لا سبيل معه الى توفير الحد الأدنى من الأتزان اللازم للنمو الفكرى . ففى عام ١٩٥٢ أدين التوجيه الفكرى السابق أدانة حادة دون بروز ملامح واضحة للتوجيه الجديد المطلوب فى السنوات القليلة الماضية ، ثم إذا بنا ندخل سلسلة من التجارب و المحاولة و الخطأ لترسو السفينة الى مرفأ الاشتراكية ، لكنها ، و قبل ان تستقر فى هذا المرفأ ، تهب ريح عاتية مغايرة لتوجهها نحو مرفأ آخر ... و هكذا يستمر التبدل العنيف الجاد ، ذلك التبدل الذى يستغرق الواحد منه عقودا عدة فى حركة التطور التاريخى الطبيعية فى بعض المجتمعات ، يحدث فى مصرخلال السنوات تعد على أصابع اليد مما يبث الاضطراب الفكرى و يبلبل العقول و تكون النتيجة فراغ فى ساحة الفكر حيث لا تكون هناك وجهة فكرية قومية تستقطب العقول كى تنمو فى رحمها ، ويكون ذا الفراغ بالتالى ، فرصة ذهبية لتوجهات جزئية فردية غير سوية تبث تنازعا و تزرع فرقة .

و نحن لا نستطيع أن ننازع فى أن مجتمعنا قد كسب فى الفترةالحالية خطوات ملحوظة نحو الديمقراطية ، لكننا فى الوقت نفسه لابد أن نعترف بأن الطريق اليها

مازال طويلا . و قديما ، كان الامام أبو حنيفة يقول : علمنا هذا رأى ، و هو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن جاءنا بأحسن منه فهو أولى بالصواب ، و يرد على من يسأله من تلاميذه : أهذا الذى تعنى به هو الحق الذى لا شك فيه ، بقوله : الله أدرى ، فقد يكون الباطل الذى لا شك فيه !!

و يرتفع رأى فقيه آخر كبير يقول : رأينا صواب يحتمل الخطأ و رأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب. و عندما قال هؤلاء ما قالوه كانوا يمتثلون لنهج الهى أباح للعقل البشرى حتى أن يختلف فى العقيدة (**فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر**) فما بالك بالاختلاف فى مسائل الحياة و شئون الأمة !!

لكننا مع ذلك – فيما يبدو ، و الله أعلم –لازلنا نسمع فى كثير من المواقع تلك الصيحةالفرعونية : (لا أوريكم الا ما أرى) !!

فمن نتائج هذا النهج أن يجئ المسئول ليصرح بأنه يعمل بناء على توجيهات من هو أعلى منه ، و هذا يفعل نفس الشئ.. و هكذا فى عملية تصاعد تجئ فى شكل هرمى يجعل مسار الفكر فى اتجاه واحد من أعلى الى أسفل ، بينما المنهج الديمقراطى يفرض على المسئول إن يستلهم الرأى من القواعد التحتية أسفل منه و ليس العكس !!

ان مثل هذا النهج يشيع ما يسميه المربى البرازيلى الشهير (باولو فرير) « تربية المقهورين » ، تلك التربية التى تفرز للأمة شخصيات منسحقة ، تألف الخنوع و تتعايش مع الاستكانة ، مما يعسر مع أن نأمل فى ابداع و ابتكار ، بل من شأن مناخ الخنوع و الاستكانة أن يكون تربة خصبة للأنانية و الحقد والميل الى اغتيال النجاح !!

ثم ان التحول فى السياسات الاقتصادية نحو سياسة (الباب المفتوح) لم يتم وفق ضوابط رشيدة ، فرافقته صور انحراف لم يقف خطرها عند حد ضياع مبالغ نقدية كثرت أو قلت ، و انما تمثل كذلك تلك الشروخ التى أصابت مواضع فى بنية القيم ، يهمنا منها– كمثال – بصفة خاصة ، التعليم (كقيمة) ، و ما كان ينعكس ، لارتفاع شأن هذه القيمة ، من ارتفاع مماثل فى مكانة حاملى هذه القيمة ، و بدرجةأعلى ، القائم بعملية التعليم . لقد شبه التعليم طوال سنوات عديدة سبقت ، بأنه (مصعد اجتماعي) بكلما زاد المتعلم منه ، كلما ارتقى فى سلم التقدير الاجتماعى و

المكانة الاجتماعية، بل و الاقتصادية . و كان الطريق اليه يعتمد بالدرجة الاساسية على الكدّ الشخصى القائم على المذاكرة تحت مظلة فلسفة مؤدها : من طلب المعالى ، سهر الليالى.

ثم اذا بالبعض يصلون الى المعالى دون سهر ليال و انما بطرق أخرى ، واذا بالبعض الآخر يكسبون الألوف المؤلفة ، بل و أحيانا الملايين من غير طريق سوى ، ويرافق هذا و ذاك أن طريق التعلم نفسه أصبح مكلفا تكلفة باهظة مما يجعل من بعض النابهين عقلا غير قادرين على مواصلة السير فيتساقطون على الطريق ليصل آخرون، ربما أقل قدرة عقلية ، لكنهم أكثر قدرة مالية و أقوى مركزا اجتماعيا أو نفوذا اداريا !!

كذلك فلقد اتسعت الهوة بين الظاهر و المستور فى مخاطبة الجمهور مما كان من شأنه أن فقدت بعض الكلمات مدلولاتها الحقيقية : فرفع الأسعار ، على سبيل المثال ،قد يسمى (تحريكا) ، مع أن التحريك لا يكون دائما الى أعلى ، اذ يكون الى أسفل . و قد تنشر أخبار فى الصحف عن توفيركميات كبيرة من سلعة ما، قديكتشف الناس أن ذلك يعنى أن هناك
(شحا) فيها ...

ان الكلمات تقوم فى التعامل اليومى بين الناس بما يقوم به (الشيك)، مما يعنى أن تستند الى رصيد ، و رصيد الكلمة هو واقعها الخبرى، فاذا انتفى هذا الواقع الخبرى أصبحت شيكا بغير رصيد ، تفقد الثقة بين أطراف التعامل وتزرع الشك والريبة ، حتى اذا جاءت كلمات هى بالفعل صادقة ، فقدت فعلها فى الناس ، لسابق ما خبروه ، و لكثرة ما لمسوه من غيرذلك.

و الثقافة عندما تقوم على (اللفظية) تكون سلاحا هداما و مرضا يهدد كيان المجتمع بالتخلخل و التفكك و الضعف ، ذلك أنها ستؤدى الى تفريغ طاقات الواقع المختزنة بمرو الزمن عن طريق الكلام و تفريغ شحنات الغضب عن طريق البيانات ، واعلان النوايا و سماع الخطب « كثير من الأحيان يحدث فى بعض البيئات أن يتشابك الواقع ، و تتأزم المشاعر ، و يكون الحل الطبيعى و قتئذ هو .... التغيير ، فتجئ الخطبة ... التى تمارس شجاعة ابن البلد على مستوى الكلام فتخفف الأزمة الشعورية ، و

يشعر الجميع بأن مشاكل الواقع قد حلت و ذلك عن طريق التخفيف على النفس .

و اذا كان امتلاء السوق بالنقد الزائد عما يقابله من عمل ، يؤدى كذلك الى التضخم ، لكن فعل هذا التضخم اللفظى يؤدى الى انخفاض قيمة الفكر ، و بالتالى فأن مصادر انتاجه ، و الجامعة فى مقدمتها ، تفقد القدرة على التأثير فى السوق ، و بالتالى تصيب القائمين بالأحباط و القنوط.

و تعتبر الأصول الاجتماعية للعاملين فى الجامعة من المتغيرات الحاكمة فى التوجيه السلوكى و تشكيل أنماط التفكير ، فمن هذه الأصول يستمد الفرد مفاهيمه الأولى الاساسية عن الحياة ، و يستمد الكم الأكبر من المفردات اللغوية ، و يتعلم أساسيات بنية القيم و يكتسب قواعد التعامل الحياتى اليومى .

و لقد أجريت بحوث و دراسات لا حصر لها فى الخارج ، و عدد لا بأس به فى مصر ، تتناول الآثار التى تترتب على هذه الأصول فى فرص التعليم المتاحة و فى التحصيل ، و غير هذا و ذاك من عناصر العمل الجامعى . و اذا كان هناك ما يعرف باسم (المجتمع المتعلم المعلم) ، حيث يوحى هذا المصطلح باقتصار الأثر التربوى على المجتمع عندما يكون متعلما ، فان هذا يعنى الوجه الايجابى للتكوين التربوى . لكننا لا نستطيع أن نغفل عن وجه آخر للتكوين التربوى يجئ فعله منحرفا بالشخصية عن سواء السبيل ، و هذا هو ما يحدث عادة من الأصول الاجتماعية عندما يجتمع فيها الفقر الاقتصادى مع الجنب الثقافى ، و ما قد يجره هذا و ذاك من اهتزاز القيم و تفسخ العلاقات و شيوع الانحرافات .

ثانيا - متغيرات جامعية :

فعلى الرغم من ايماننا بأن فاعلية المنظومة الفرعية تستمد من قوة المنظومة الأساسية ، الا أننا نرجح كذلك أن الجامعة ، كمنظومة فرعية ، تحمل من الأسباب الداخلية ما يجعلها ، بالوضع الحالى ، غير مهيئة لقيام حياة جامعية بالصورة التى نرجوها .

و أول ما يواجهنا هو الضعف الحالى لتكوين المعلم الجامعى ، ذلك الضعف

الذى غالبا ما يبدأ من لحظة اختياره معيدا حيث النتيجة الامتحانية للدرجة الجامعية الأولى هى المعيار الحاكم ، و هى نتيجة تحيطها الآن شكوك تربوية من حيث مدى دلالتها الحقيقيةعلى (الأهلية العلمية) والشخصية للمتخرج ، ازاءما نعلمه جميعا من قيامها على التحصيل المعرفى بالدرجة الأولى ، بل و عند أدنى المستويات المعرفية ، و بالتالى لا يتوفر تاكد من توافر المكونات الأخرى الشخصية.

ثم تجئ الخطوات التالية لتتجاوز أحيانا معايير أساسية و مواصفات رئيسية فى بنية التكوين ، مرورا بدرجة الماجيستير فالدكتوراه ، لتتعدى ذلك ، فى بعض الحالات ، الى حالتى الترقى الى أستاذ مساعد ، فأستاذ ، حيث المعيار الحاكم هذا أيضا ، هو الأبحاث العلمية التى قام بها العضو بغض النظر عن مؤشرات هامة أخرى ، كمهارة التدريس و القيادة و التعامل الانسانى و المشاركة الادارية و الخدمة الاجتماعية .. و هكذا .

و من هنا بدأت تختفى ظاهرة (الأستاذ الرسالة) لتسود ظاهرة (الأستاذ الموظف) ، فالأول تتوفر لديه القدرة على أن يكون صاحب مدرسة علمية و فكرية أو على أقل تقدير (جناح) ، أو قسم من مدرسة علمية متميزة ، صاحب دعوة ، و حامل مهمة تربوية ، لا يقتصر عملها على تدريس مقررات بعينها يمتحن فيها الطلاب ، و انما تمتد شبكة علاقته لتشمل العديد من المهام الجامعية والجتمعية و الاقليمية والعالمية . أما (الأستاذ الموظف) فالأستاذيةهنا مجرد درجة مالية ، لا أستاذية فكر و علم و طلاب مدرسة ، يكاد يتشرنق بعمل محدود المساحة المكانية ، ضعيف الساحة الفكرية ، باهت الأثر العلمى .

و قد بدأت ظاهرة (الكتاب المقرر) تتسيد ساحة العمل التعليمى الجامعى لتعتقل عقل الطالب داخل صفحات كتاب بعينه ، فتقلل فرص التفكير الناقد و فرص الأثراء القرائى الذى هو التربة الحقيقية لسعة الأفق و الابتكار و الابداع و ممارسة حرية التفكير و ديمقراطية التعبير .

و انا لنذكر بهذه المناسبة أنه فى أحدى سنوات حكم أبى جعفر المنصور ، ذهب الخليفة العباسى قاصداً الأراضى الحجازية لتأدية فريضة الحج ، فلما وصل المدينة المنورة ، دعا الفقيه المعروف مالك بن أنس ، فلما جاء الفقيه ، قال له الخليفة : انى

عزمت أن آمر بكتابك هذا الذى وضعته - يعنى الموطأ - فننسخ منه نسخا ، ثم أبعث الى كل مـصر من الأمصار المسلمة منها نسخة و آمرهم أن يعملوا بما فيها لا يتعداها الى غيرها و يدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث ، فانى رأيت أصل هذا العلم رواية أهل المدينة و علمهم . قال مالك : يا أمير المؤمنين : لا تفعل ، فان الناس قد سبقت اليم أقاويل و سمعوا أحاديث و رووا روايات ، و أخذ كل قوم بما سبق اليهم ، و عملوا به و دانوا به من اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم و غيرهم ، و ان ردهم عما أعتقدوه شديد ، فدع الناس و ما هم عليه و ما اختار كل بلد لنفسه

ها نحن امام موقف فريد من مواقف الفكر النادرة : مفكر عملاق ، يفتح له السلطان الأبواب علي مصراعيها كي يعمم فكره. يقرره فى أرجاء أكبر امبراطورية فى ذلك الوقت ، لكن المفكر العملاق لا يسعد بذلك ، بل يرجو السلطان ألا يفعل ، فالناس فئات و شرائح و أحزاب ، و لكل منهم رؤاه الفكرية و فكرهم الذى تشبعوا به و ساروا عليه !!

و لقد رافقت ظاهرة (الكتاب المقرر) ظواهر أخرى فرعية ، كأن يتحول الكتاب الجامعى من أن يكون الكتاب العلمى المرجع ، الى مجرد (مذكرات) تهيئ الطالب لاجتياز الامتحان ، مثلما هو الامر بالنسبة للكتب الخارجية فى التعليم العام ، مما يعزز نهج التفكير ذى الاتجاه الواحد و التفكير نو البعد الواحد .

و كأن تتناثر هنا و هناك صور سلوكية مؤسفة تتمثل فى جوانب مادية حتى ليبدو البعض أمام الطلاب و كأنه صاحب حانوت لبيع الكتب و المذكرات ، مما يضعف من تقدير الطلاب لأساتذتهم و بالتالى يضعف مركزهم كقدوة.

و على الرغم مما هو مدون بالوثائق الجامعيةمن أحاديث و نصوص مستفيضة عن المهام المتنوعة المتكاملة للجامعة ، فانها أصبحت تتمحور ، فى غالب الأحوال ، على أو حول وظيفتها المعرفية بحيث تبدو المهام الأخرى و الأنشطة الضرورية المصاحبة و كأنها (ترف) يمكن أن يستمر العمل بدونه ان لم يحدث .

و يرتبط بهذا بالضرورة قيام عملية التعليم على التلقين الذى يتعامل فيه المعلم مع الطلاب و كأنهم (بنك) نودع فيه عملتنا المعرفية ، لنطالب وقت الامتحان ، باستردادها . و عندما تتحول عملية التعليم الى (ايداع) ، يستحيل أن تؤدى الى (

ابداع) ، فالتلقين يحيل عقل الطالب الى مجرد مخزن ، بينما التعليم الحوارى من شأنه أن يطلق الطاقات الابداعية و يشجع المبادرات الذاتية فينمو العلم و يتحرك الفكر

و لا تقتصر المسألة على طريقة التعليم و حدها ، فالنمط الهرمى للتنظيمات الادارية و العلمية يئد المبادرات الذاتية لا خشية املاق ، و انما طلبا له و سعيا اليه ، ذلك ان مثل هذا النمط يعتبر أنجع وسيلة للافقار الفكرى و أقصر طريق للقهر الانسانى خاصة اذا كانت خطوط الإتصال تتجه فى اتجاه واحد ، من أعلى الى أسفل ، فضلا عن أن نمطية الهيكل الجامعى فى مصر ، واحادية التشريع ، و مركزية القرار فى كثير من الاحيان ما يشكل بعضه مع بعض حصارا محكما يمنع الهواء والنور عن مبدأ الاستقلالية ليحيله الى جسد ميت .

لقد اقتضت حكمة المولى عز و جل أن تكون لكل انسان بصمته فى أصابعه حيث هى فيصل تفرقة بين حق و باطل . و لقد أكدت الدراسات العلمية الأخيرة أن البصمة الخاصة بالانسان ليست فقط فى أصابعه و انما أيضا فى صوته و فى دمه و فى خطوه ، أفليس أقرب الى الصواب أن نعترف أيضا بأن لكل انسان بصمة عقلية تجعل من التعدد و التباين والاختلاف بين تنظيماته العلمية ما يقعد لمشروعيتها وجودا و فعلا

انه اذاكان من مبادئ العدل الاجتماعى ، عدالة توزيع الثروة ، فلا يستأثر بها قلة مستغلة على حساب كثرة مستغلة ، فان من مبادئ العدل العلمى أيضا أن يقوم على العدل فى فرص التكوين .

و الفكر الجامعى ليس نتاج حركة حنجرة تتحول الى ذبذبات تذهب ادراج الرياح ، و لا هو قطرات مداد على ورق تزيلها قطرات ماء ، و انما هو اشتباك مع هموم الواقع ، و سباق الى بناء المستقبل بعد تصوره و التخطيط له ، فاذا لم يجد هذا الفكر صداه لدى صانع القرار أصبحنا أمام حرية صراخ و عويل ... و ويل لأمة عندما يتحول فكر أبنائها العلماء و الخبراء الى مجرد صراخ و عويل !!

ثم اننا نعى تماما الاخطار التى تحيط بنا ، سواء الخارجى منها و الداخلى ، لكننا فى نفس الوقت نشير الى ما أدى اليه فرط التحسب لهذه الاخطار من اتساع نطاق السلطة الأمنية داخل الجامعة الى درجة يمكن أن تشكل معها صورمن صور (الكف الفكرى) لدى من يعملون عقولهم ، سواء من أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب

، و يحرم الجامعة من فرص الحرية الحقيقية اللازمة لممارسة أنشطة فكرية متعددة ، و هى أساس لا غنى عنه لأية جامعة تريد أن تكون علامة على الطريق .

و يا ليت اتساع هذه السلطة فى نطاقها يقف عند حد أن تكون قوة كف و منع ، و انما قد تكون بهذا ، سواء بالقصد أو بغير القصد ، متيحة الفرصة لنمو صور مريضة من السلوك على يد فئات لا تقول الا ما يحب أن يسمع لا ما يجب أن يسمع ، فضلا عن شيوع مهارات تزويق الواقع بالوهم و زخرفته بالخيال كسبا للرضا و منعا للغضب .

و لقد تضافرت ظروف بيئية طبيعية و تراكم ثقافى عبر قرون عدة على اضفاء معانى الاحتكار و الوصاية و الأبوية على الدولة فى ممارستها و وظائفها المختلفة ، و انعكس ذلك واضحا فى السعى المستمر لتحجيم حركة الطلاب فى الجامعات بحيث أصبح الطلاب يشعرون بأنهم يعاملون ، فى مجال الأنشطة بالذات و كأنهم مصدر خطر دائم لابد من مراقبته و حصاره أحيانا ، أن لم يكن غالبا ، و تدلل على ذلك بأن الطلاب لا يستطيعون اقامة ندوة أو استضافة أى مفكر من خارج كليتهم الا باذن من مكتب الأمن الذى لا يسمح لأى صاحب فكر مخالف ، حسب ما أكدعلى ذلك عدد من الطلاب فى احدى الدراسات العلمية التى أجريت عليهم . و كان طبيعيا أن يكون هذا من العوامل المساعدة على تفاقم الازورار من الطلاب عن المشاركة .

و يدعم من هذا الاتجاه السلبى ، أن الكليات – وفقا لما أكده هؤلاء الطلاب ، لا تتيح لهم فرص التعبير عن رأيهم عن طريق كم من العقبات و الاجراءات و التحذيرات و المحظورات التى تصرف الطلاب عن سلوك متعدد في هذا الشأن .

و من الملاحظ أن هناك صورا للتدخل من خارج الدائرة الطلابية فى تكوين الاتحادات الطلابية ، سواء فى بداية الترشيح لها و فى أعمالها بعد تكوينها ، حتى و لقد أصبحت الاتحادات و كأنها الوحدات الادارية بالكلية منفذة لسياسات و ليست مشاركة فى صناعتها .

و اذا تذكرنا ما تشكله الاتحادات الطلابية من فرص لا حصر لها فى التكون الشخصى و القومى للطلاب ، أدركنا أن الخسائر الفادحة الناتجة عن هذه السلبيات ربما تفوق ما نتصوره من أهداف للوصاية المفروضة و التحجيم الحادث ، ذلك أن

الآثار الناتجة لا تقف عند حد الانصراف و السلبية داخل الجامعة ، بل تنتقل مع الطلاب عندما يتخرجون للحياة العامة فيتعاملون مع النشاط العام بقدرغير قليل من الشك و ضعف الايمان بجدوى عملية التصويت العام .

و لقدكان يمكن للتنظيم الحر الخاص بأعضاء هيئة التدريس و هو النوادى أن تكون ساحة تثرى بكل من شأنه بث الحيوية فى الحياة الجامعية، و هى بالفعل قد نجحت فى عدد من المجالات و خاصة ما يتصل ببعض القضايا العامة ، إلا أنها ما زالت قاصرةعن أن تكون أداة فعالة فى التنمية المهنية و العلمية لأعضائها بصورة يمكن أن تقربها من مهمة التنظيمات المهنية و بحيث لا يقف دورها عند حدود أن تكون مجرد (استراحات) لتناول المشروبات و المأكولات .

واذا كان أعضاء هيئة التدريس فئات متعددة ، لكل منها تخصصه الذى يجعله منتميا الى تنظيم مهنى بعينه ، كما نرى بالنسبة للمهندسين و الأطباء و القانونيين و التجاريين و الزراعيين ..... و هكذا ، الا أن هذه الفئات جميعا ، و غيرها يربطها رابط مشترك هو مهنة التعليم الجامعى ، مما يحتاج الى ارساء قواعد و تجلية اسسه و بلورة مواثيقه التى تنظم عمل العاملين فى نطاقه، و تنمى الفكر الجامعى ، و بكل الأسى و بكل الأسف، فتلك ما زالت – الى حد كبير – مهمة غائبة .

و الحياة الجامعية ، اذا كناننظر اليها باعتبارهاالهيكل العظمى للتعليم الجامعى ، فان هذا العظام لا تكتسب حيوية اذا استمرت بغير ان نكسوها لحما و اللحم هنا : الأوعية المناسبة و اللازمة لممارسةالنشاط الجامعى : قاعات الاحتفال ، الملاعب ، الساحات ، الحدائق ،المسارح ، و ما الى هذا و ذاك من أمكنة و تجهيزات ، و هى أيضا أموال و انفاقات جارية .

لقد ادى التوسع فى انشاء عدد من الكليات ، و قبول كثير من الطلاب دون ان يترافق مع هذا و ذاك مايحتاج من بنى اساسية ، أن بدأت ظاهره مؤسفة ، شاعت فى التعليم قبل الجامعى ، تزحف كذلك علي التعليم الجامعى ، و هى التآكل المستمر فى المساحات الخضراء و الساحات الخالية و القاعات التى يمكن أن تناسب ممارسة الانشطة.

بل ان الغرف الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بدأت منذ فترة تضيق بهم بحيث

أصبح مألوفا اليوم رؤية عدد محشورا فى غرفة صغيرة ، كما يحشر الموظفون فى المصالح الحكومية و الادارات الحكومية ، مما دفع البعض منهم الى أن يجئ فقط الى محاضرته ، ليخرج من الكلية بعدها دون أن تتاح له الفرصة لقضاء وقت ممتد فى مكتبة يجلس فيه بعض الطلاب مم يريدون مطارحته ألوانا من العلم أو الفكر ، بل ان هذا يقلل من فرص التلاقى بين الأعضاء أنفسهم .

و تشير دراسة سابقة لشعبة التعليم الجامعى الى عدد آخر من العلل و الأسباب ، منها :

- **الفردية** : اذ تعد الفردية من أبرز علل افساد الحياة الجامعية ، فكثيرا ما يعزف بعض أعضاء الأجهزة الأكاديمية عن التعاون مع بعضهم ، اما اعتزازا أو ترفعا ، أو تهيبا أو استئثارا ، أو لخلافات فردية ، أو لغير ذلك ويعكف هؤلاء الأعضاء على العمل على انفراد ، و خاصة فى مجال البحوث ، الأمر الذى يؤدى الى الفردية ، و الانعزالية والانانية و غياب العمل الجماعى المنظم ، و انعدام روح الفريق .

- **التحكم و التسلط** : تبرز احيانا ظاهرة التحكم و التسلط فى محيط العمل الجامعى ، فيلجأ بعض الافراد ، و خاصة من الاكاديميين أو الفنيين الى التسلط ، أو فرض ارادته ، أو رأيه ، أو حكمه على غيرهم و خاصة على مرؤوسيهم .

و يساعد وجود هذه الظاهرة تمتع بعض افراد المجتمع الجامعى بسلطة التقدير المطلقة ، و خاصة فى المسائل العلمية و الفنية و التكنولوجية . كما يدعم هذه الظاهرة و يحول دون سرعة علاجها ، ما تتميز به الأجهزة الأكاديمية و الفنية و التكنولوجية من ندرة نسبية فى سوق العمل بسبب زيادة الطلب عليها عن المعروض منها .

- **فجوة الأجيال** : مما يجعل عسيرا على القيادات الجامعية اقناع الأجيال الجديدة بالمفاهيم السائدة ، و بعدالة الصراعات . كما يصعب عليهم أيضا اقناع تلك الأجيال الجديدة بفاعلية الحلول المتبعة لعلاج هذه الصراعات و المتناقضات و الشاكل ، حيث أن الشباب بحكم انفعالاته الثورية لا يستسيغ الحلول بطيئة المفعول ثقيلة الخطى . كذلك

يتعذر على القيادات الجامعية توفير الاستقرار الفكرى و النفسى للاجيال الصاعدة ، و ازالة القلق الذى يساورهم على حاضرهم و مستقبلهم ، فتهتز ثقة الطلاب بالقيادات الجامعية ، و تفتر العلاقات بينهم ، و قد يتطورالامر الى قيام الطلاب بالاضراب و اثارة الشغب ، و التظاهر احتجاجاعلى كل ذلك ، و لفرض التغيير . و هذا هو ما يعبر عن عادة بفجوة الاجيال ،التى يتمخض عنها ثورة على المفاهيم القديمة و ارساء مفاهيم جديدة .

- **التعالى** : اذ يحدث أحيانا أن يتعالى بعض أفراد المجتمع الجامعى ، و خاصة الذين يتمتعون منهم بندرة نسبية في سوق العمل ، و هم عادة من الاكاديميين و الفنيين ، و يشعر كل فرد من هؤلاء الأفراد بأنه واحد من الصفوة المختارة ، فيتصرف على هذا النحو بكبرياء يتجاوز حدود المألوف ، و ينتظر من الجميع أن يعاملوه معاملة ملؤها الرهبة و التقديس و الخضوع ، و لا يقبل من أحد سوياالاستجابة و الامتثال و الطاعة و يؤدى هذا الامر - الى خلق جو من النفورو التباعد ، و تصاب قنوات الاتصال بين العاملين بالانسداد أو الاختناق ، فيقل التعاون ، و يضعف الانجاز .

- **التنازع** : فالتنازع هو مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية فى أى موقع من مواقع العمل . على أنه يحدث فى محيط العمل الجامعى - فى كثير من الاحيان - بسبب خروج المنافسة بين العاملين بالجامعة - و خاصة الأكاديميين - عن اطارها الطبيعى ، فمن المعلوم أن الوظائف العلمية فى الجامعة لا يتم شغلها الا للاكفاء . و من هنا تنشأ منافسة بين أعضاء الاجهزة العلمية و الأكاديمية لاحتلال هذه الوظائف . كما ان المناصب القيادية يتم شغلها فى بعض الأحيان بالأنتخاب ، و فى بعضها الآخر استنادا الى الكفاءة فى العمل ، و من هذا ينشأ صراع و تسابق على الحصول على هذه المناصب و الفوز بها ، و يترتب على كثرة المنازعات و الصراعات تشتيت الجهود و الانصراف عن أداء المهام الرئيسية و اضاعة وقت القيادات فى فضها و ازالة الأثار الناجمة عنها .

- **الشعور بالنقص** : اذ تظهر احيانا فى المجتمع الجامعى ظاهرة شعور بالنقص ، و خاصة بين أعضاء الاجهزة الفنية و الادارية . و يساعد على تنمية هذه الظاهرة المركز المتميز الذى تحتله الأجهزة الأكاديمية فى الجامعة بحكم طبيعة عملها ، و ما لها من خبرة و دراية . و يترتب على هذه الظاهرة اصابة فريق العاملين بالخجل و الانزواء ، و اصابة فريق آخر بالبغض و الحقد ، و محاولة فريق ثالث تعويض الشعور بالنقص بتعطيل الاعمال و تعقيدها لاضفاء الأهمية على عمله ، و التقليل من شأن عمل الآخرين . و لا شك أن كل ذلك يؤدى الى ضعف الأداء العام للعمل فى الجامعة و سوء الانجاز و فساد العلاقات .

و بالطبع فاننا اذا جئنا الى تحليل الأسباب المتصلة بالطلاب ، يمكن أن نضع أيدينا على كم كبير كذلك ، لكننا نمسك عن التفصيل هنا لأن الطلاب فى حقيقة الأمر هم غرس تعليم سابق قام على التلقين و افتقاد القيم الجمالية و انحسار ممارسة الانشطة و التعود على الدروس الخصوصية ، و الوقوع فى أسر الكتاب المقرر ، و الامتحانات التى تقيس مقدار المحفوظ .. الخ . و هم كذلك نتاج جملة المتغيرات المجتمعية التى سبق أن أشرنا الى بعضها ، و التي تنعكس بالتالى على سلوك الطلاب داخل الجامعة سواء بأسلوب تعامل غير سوى ، أو باستعمال ألفاظ غير لائقة ، أو بسلبية قاتلة أو أنانية منفرطة ..... و هكذا مما يصب فى الساحة الجامعية (عجينة بشرية) تفتقد الكثير من المواصفات و المقومات الاساسية ، و يلقى بالتالى على الجامعة مسئولية أن تحيل هذه (العجينة) السيئة ، بشرا سويا .